السياسة الخارجية الكندية في عهد رئيس الوزراء بيير ترودو 1968–1984 (الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً)

م.د. نجاة خير الله كاظم
كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية
جامعة بغداد

الكلمات المفتاحية: بيير ترودو، السياسة الخارجية الكندية، الخيار الثالث

الملخص:

تناول هذا البحث تطور السياسة الخارجية الكندية في عهد رئيس الوزراء "بيير إليوت ترودو" خلال الفترة الممتدة بين عامي 1968 و1984، وهي الحقبة التي شهدت تحولاً راديكالياً في العقيدة الدبلوماسية الكندية من التبعية التقليدية للمحور "الانجلو-أمريكي" إلى تبني استراتيجية "الخيار الثالث" القائمة على تنويع الشركاء الدوليين. واستعرض البحث الجذور التاريخية والميراث الدبلوماسي الذي تسلمه ترودو من سلفيه "ديفنبيكر" و"بيرسون"، محللاً التكوين الفكري لترودو وأثره في صياغة مفهوم "السيادة الوظيفية". كما ركز البحث على إدارة كندا لعلاقتها المعقدة مع الولايات المتحدة، وانفتاحها على الصين والاتحاد السوفيتي والفضاء الفرنكوفوني، وصولاً إلى مبادرات السلام العالمي وتكريس مكانة كندا كقوة متوسطة فاعلة في النظام الدولي.

المقدمة:

تمثل السياسة الخارجية لأي دولة المرآة العاكسة لفلسفتها السيادية وهويتها الوطنية، وفي الحالة الكندية، لم يكن عهد رئيس الوزراء "بيير إليوت ترودو" (1968-1984) مجرد حقبة زمنية عابرة، بل كان "ثورة هادئة" في بنية الدبلوماسية الكندية ومحاولة جادة لفك الارتباط التاريخي مع التبعية التقليدية. لقد ولج "ترودو" المشهد السياسي في لحظة تاريخية حرجة، اتسمت باستقطاب دولي حاد إبان الحرب الباردة، وهيمنة اقتصادية ودفاعية أمريكية مطلقة على القرار الكندي، مما جعل من صياغة شخصية دولية مستقلة تحدياً وجودياً للدولة الفيدرالية، وتكمن دوافع اختيار هذا البحث في الرغبة الاستراتيجية لتشريح كيفية نجاح دولة "متوسطة القدرات" في نحت مسار سيادي خاص بها وسط تجاذبات القوى العظمى؛ إذ يمثل عهد "ترودو" نموذجاً فكرياً فريداً يمزج بين الواقعية السياسية والنزعة الاستقلالية. كما سعى البحث إلى سبر أغوار العلاقة الجدلية بين "الداخل" و"الخارج" في العقل السياسي الترودوي، وكيف وظف

الدبلوماسية كأداة لحماية الوحدة الوطنية الكندية ومواجهة النزعات الانفصالية في إقليم كيبيك عبر بوابة الانفتاح الدولي والفرنكوفونية.

ولإحاطة هذا الموضوع بجوانبه التحليلية كافة، قسم البحث إلى أربعة مباحث متكاملة تتبع المسار التطوري لهذه السياسة؛ إذ تناول المبحث الأول الجذور التاريخية والميراث الدبلوماسي الذي خلفه سلفاه "ديفنبيكر" و"بيرسون"، لتحديد نقطة الانطلاق والقطع مع الماضي. بينما خصص المبحث الثاني لسبر أغوار التكوين الفكري والأكاديمي لـ "ترودو" ومرتكزات فلسفته السيادية التي شكلت بوصلة تحركاته. وانتقل البحث في مبحثه الثالث لتحليل أعقد ملفات السياسة الكندية والمتمثل في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكيفية إدارة التبعية المتبادلة. وصولاً إلى المبحث الرابع الذي فصل في استراتيجيات الانفتاح نحو الشرق وتكريس التعددية القطبية، ومبادرات السلام العالمي التي وضعت كندا في قلب النظام الدولي كقوة متوسطة ذات تأثير أخلاقي وسياسي متوازن.

منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي لتتبع تطور المواقف الدبلوماسية عبر التسلسل الزمني، والمنهج الوصفي البنيوي لفهم العلاقة بين الفكر الأكاديمي لـ "ترودو" وممارساته السياسية على أرض الواقع، مع الاستعانة بـ منهج تحليل النظم لدراسة موقع كندا داخل النظام الدولي.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها: "أن السياسة الخارجية الكندية في عهد بيير إليوت ترودو لم تكن مجرد استجابة وظيفية للضغوط الجيوسياسية الخارجية، بل مثلت مشروعاً سيادياً مؤدلجاً سعى بوعي استراتيجي إلى تفكيك بنية التبعية القسرية للولايات المتحدة الأمريكية وتحويلها إلى شراكة متوازنة ومدارة؛ وذلك عبر ارتكازها على فلسفة 'الخيار الثالث' وتوسيع الدائرة الدبلوماسية نحو أقطاب دولية بديلة، لتعزيز الهوية الوطنية وحماية الوحدة الفيدرالية". و لإثبات صحة هذه الفرضية، يسعى البحث إلى الإجابة عن التساؤلات الجوهرية التالية:

1. إلى أي مدى ساهم الميراث الدبلوماسي لعهدي "ديفنبيكر" و"بيرسون" في تشكيل الوعي النقدي لدى "ترودو"، وكيف انعكس تكوينه الفكري والأكاديمي على صياغة مفهوم "السيادة الوظيفية" في بواكير عهده؟
2. كيف نجحت استراتيجية "الخيار الثالث" في إعادة موازنة العلاقة العضوية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وما هي الحدود البنيوية والجغرافية التي اصطدم بها طموح الاستقلال الاقتصادي الكندي؟
3. ما هي الآليات الدبلوماسية التي اعتمدها "ترودو" في انفتاحه على المعسكر الشرقي والفضاء الفرنكوفوني، وكيف تم توظيف هذا الانفتاح كأداة لاحتواء النزعات الانفصالية في إقليم كيبيك وتثبيت أركان الدولة الفيدرالية؟

4. كيف استطاعت كندا، كقوة متوسطة، انتزاع دور "الوسيط الدولي" من خلال مبادرات السلام العالمي وتعددية القطبية، وهل نجح "ترودو" في نهاية عهده في تحويل الاقتصاد الخارجي من ملف تقني إلى قضية سيادة وطنية راسخة؟

الدراسات السابقة

اعتمدت هذه الدراسة على مسح شامل للأدبيات السياسية والتاريخية التي تناولت عهد "بيير ترودو"، وقد تم تصنيف هذه الدراسات وفقاً للمحاور الجوهرية للبحث على النحو التالي:

أولاً: الدراسات المتعلقة بالعلاقة مع الولايات المتحدة والسيادة الاقتصادية

- **دراسة ستيفن كلاركسون (Stephen Clarkson) بعنوان "كندا وتحدي ريغان" (Canada and the Reagan Challenge):** تعد هذه الدراسة من أهم المصادر التي فككت الصدام الأيديولوجي والاقتصادي بين "ترودو" والإدارات الأمريكية المتعاقبة. ركز "كلاركسون" على تحليل "الخيار الثالث" و"البرنامج الوطني للطاقة"، موضحاً كيف سعى ترودو إلى حماية الصناعة الوطنية من التغلغل الأمريكي، وهو ما أفاد البحث في فهم حدود المناورة الاقتصادية الكندية.
- **دراسة مايكل هارت (Michael Hart) بعنوان "أمة تجارية" (A Trading Nation):** وفرت هذه الدراسة عمقاً تاريخياً للسياسة التجارية الكندية، حيث حلل "هارت" التحول من الاعتماد الكلي على واشنطن إلى محاولات التنويع، مبيناً الفوارق بين الطموح السياسي والحتمية الجغرافية، مما ساعد في صياغة المطلب الخاص بالخيار الثالث.

ثانياً: الدراسات المتعلقة بالميراث الدبلوماسي والتحالفات الدفاعية

- **دراسة روبرت بوثويل (Robert Bothwell) بعنوان "التحالف والوهم" (Alliance and Illusion):** ركز "بوثويل" في هذا الكتاب على المسار الدبلوماسي لكندا منذ عهد "ديفنبيكر" وصولاً إلى "ترودو". وقد مكنت هذه الدراسة الباحثة من فهم "الميراث" الذي تسلمه ترودو، ولا سيما التوترات المرتبطة باتفاقية (NORAD) وحلف (NATO)، وكيفية إدارة "ترودو" للالتزامات الدفاعية ببراغماتية عالية.
- **دراسة كيم ريتشارد نوسال (Kim Richard Nossal) بعنوان "سياسات السياسة الخارجية الكندية" (The Politics of Canadian Foreign Policy):** قدم "نوسال" إطاراً نظرياً لفهم عملية صنع القرار في كندا، مبرزاً أثر "الثنائية اللغوية" والوحدة الوطنية على التوجهات الخارجية، وهو ما ساهم في إثراء المبحث الخاص بالعلاقة بين الفيدرالية والدبلوماسية.

ثالثاً: الدراسات المتعلقة بالتكوين الفكري والمكانة الدولية لبيير ترودو

- **مذكرات بيير إليوت ترودو (Memoirs):** مثلت مذكرات "ترودو" مصدراً أولياً (Primary Source) لا غنى عنه، حيث استُخدمت لاستجلاء دوافعه الشخصية وتكوينه الأكاديمي في هارفارد ولندن، وفهم فلسفته تجاه "المجتمع العادل" وكيفية انعكاسها على شعاره "السياسة الخارجية من أجل الكنديين".

- **دراسة توم كيتنغ (Tom Keating) بعنوان "كندا والنظام العالمي" (Canada and World Order):** حلل "كيتنغ" مكانة كندا كـ "قوة متوسطة" (Middle Power) في النظام الدولي، مبرزاً دور ترودو في "تعددية الأقطاب" ومبادرات السلام العالمي، وهو ما شكل حجر الزاوية في خاتمة البحث ونتائجه المتعلقة بالوساطة الدولية. و قد استطاعت هذه الدراسات من خلال نقد وتحليل هذه المصادر المتنوعة، تقديم رؤية شاملة تجاوزت مجرد السرد التاريخي إلى التحليل البنيوي للسياسة الكندية في تلك الحقبة الحافلة.

المبحث الأول: الجذور التاريخية والميراث الدبلوماسي للسياسة الخارجية الكندية (1957-1968)

أولاً: السياسة الخارجية في عهد جون ديفنبيكر (1957-1963)

شكل فوز "جون ديفنبيكر (John Diefenbaker) [1] وحزبه "المحافظون التقدميون (Progressive Conservative Party of Canada) [2] في انتخابات عام 1957 قطيعةً بنيوية مع عقدين من الهيمنة الليبرالية؛ إذ حمل ذلك الزعيم رؤية "قومية كندية" تضرب بجذورها في الولاء للتاج البريطاني ومنظومة الكومنولث، ويبدو أن "ديفنبيكر استشعر انزلاق بلاده نحو تبعية كاملة للولايات المتحدة الأمريكية، ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب، بل في الميادين السياسية والدفاعية كذلك؛ ومن ثمَّ تمحورت استراتيجيته حول محاولة تنويع التجارة الخارجية وتقليل الاعتماد على السوق الأمريكي، وهي المقاربة التي عُرفت آنذاك بـ "التحول نحو الكومنولث، رغماً عن كون الواقع الاقتصادي العالمي كان يفرض مساراً مغايراً لتلك الطموحات [3] وتاريخياً، اصطدمت النزعة القومية لدى ديفنبيكر بالواقع الدفاعي المرير للحرب الباردة؛ ففي عام 1958، وقّعت حكومته اتفاقية القيادة المشتركة للدفاع الجوي عن أمريكا الشمالية (NORAD) [4] ، ورغم أن تلك الاتفاقية كانت تُمثّل ضرورة استراتيجية لمواجهة التهديد السوفيتي العابر للقطب الشمالي، إلا أنها أثارت هواجس ذلك السياسي حول فقدان السيادة على الأجواء الوطنية. وقد تفاقمت تلك الهواجس إثر إلغاء مشروع الطائرة المقاتلة الكندية المتطورة "أوروبا آرو" في شباط من عام 1959؛ ذلك القرار الذي اعتبره القوميون الكنديون بمثابة تقويض للصناعة الوطنية وتكريس للارتهان للتكنولوجيا العسكرية الأمريكية، ولا سيما صواريخ بومارك الدفاعية [5]

ويبدو أن العلاقة الشخصية المتوترة بين "ديفنبيكر" والرئيس الأمريكي جون كينيدي (John Kennedy) [6] كانت بمثابة المحرك للأزمات الدبلوماسية المتلاحقة؛ ففي عام 1961، وعقب العثور على مذكرة سرية تضمنت توجيهات أمريكية للضغط على كندا، اعتبر "ديفنبيكر" ذلك الأمر إهانةً لسيادة بلاده. ووصل ذلك التوتر إلى ذروته التاريخية إبان أزمة الصواريخ الكوبية [7] في تشرين الأول من عام 1962، حينما تريث "ديفنبيكر في وضع القوات الكندية في حالة التأهب القصوى، مصراً على مبدأ التشاور والتحقق، مما أفضى إلى تجميد فعلي للعلاقات الثنائية [8] إن قضية "الرؤوس النووية" كانت بمثابة الفصل الأخير في عمر تلك الحكومة؛ إذ انقسمت الخزانة الوزارية حول تسليح صواريخ "بومارك" برؤوس نووية فوق الأراضي الكندية، فبينما أصر "ديفنبيكر" على الرفض صيانةً للسيادة، رآها وزير دفاعه التزاماً دولياً ضرورياً، مما أدى في نهاية

المطاف إلى سقوط الحكومة في شباط من عام 1963 [9] ولا شك أن ذلك المخاض العسير والصراع المرير بين "القومية السيادية" و"الالتزامات التحالفية" هو الذي رسم ملامح البيئة السياسية التي ولجها "بيير ترودو" لاحقاً، حيث استلهم من إخفاقات تلك المرحلة ضرورة البحث عن "خيار ثالث" يضمن الاستقلال الوطني دون الصدام مع الجار الأمريكي.

و أمتدت قومية "ديفنبيكر لتشمل صياغة "دبلوماسية اقتصادية" جريئة تجاوزت المحرمات السياسية؛ وتجلى ذلك بوضوح في الموقف من جمهورية الصين الشعبية عام 1961 عبر قرار بيع كميات ضخمة من القمح لبكين إبان المجاعة الحادة، ضارباً بعرض الحائط الحصار الأمريكي، ورغم غياب الاعتراف الدبلوماسي الرسمي آنذاك، إلا أن "دبلوماسية القمح" تلك كانت بمثابة إعلان استقلال اقتصادي كندي [10] أما على صعيد أمريكا اللاتينية، فقد سعى ذلك العهد لإيجاد "ثقل موازن" للهيمنة الأمريكية عبر توسيع التمثيل الدبلوماسي في البرازيل والمكسيك والأرجنتين، سيما مع تبني سياسة "التقارب الوظيفي" التي ركزت على المصالح التجارية عوضاً عن الانخراط في الصراعات السياسية القارية، علاوة على ذلك، عكست الجولات الدولية لـ "ديفنبيكر" طموحه في تحويل كندا إلى "زعيم روحي" داخل الكومنولث الجديد، ولا سيما موقفه الصارم ضد سياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا عام 1961؛ ذلك الموقف الذي أكد أن كندا لن تتردد في التصادم مع الحلفاء التقليديين إذا ما تعارضت مصالحهم مع القيم الإنسانية [11]

ثانياً: السياسة الخارجية الكندية في عهد ليستر بيرسون (1963-1968)

إذا كان "ديفنبيكر" قد جسد القومية الصدامية التي اتسمت بالمواجهة المباشرة، فإن "ليستر بيرسون (Lester Pearson) [12] قد مثل نموذج "الدبلوماسية الوظيفية" الرصينة، تلك التي لم تكتفِ بالحفاظ على مكانة كندا، بل نقلتها بذكاء إلى مصاف "القوى المتوسطة الفاعلة والمؤثرة في صياغة النظام الدولي ما بعد الحرب العالمية الثانية. ولم تكن فلسفة ذلك الرجل وليدة اللحظة أو نتاج صدفة سياسية عند وصوله للسلطة، بل تشكلت جذورها العميقة منذ انضمامه لوزارة الشؤون الخارجية، وتكرست سيما خلال عمله وزيراً للخارجية (1948-1957) تحت قيادة "لويس سانت لوران (Louis St. Laurent) [13] وتاريخياً، ارتبط اسم "بيرسون" بصياغة "المادة الثانية" من ميثاق حلف شمال الأطلسي (NATO) [14] في نيسان من عام 1949، والتي عُرفت في الأروقة الدبلوماسية بـ "المادة الكندية"؛ حيث أصر ذلك الدبلوماسي المحنك على أن الحلف يجب ألا يظل حبيس الإطار العسكري الصرف، بل يجب أن يتعداه ليشمل تعاوناً اقتصادياً واجتماعياً بين الأعضاء، في رؤية استباقية ثاقبة هدفت إلى حماية الاستقلال الوطني الكندي وتوفير مظلة مدنية تحمي بلاده من الذوبان الكامل في الاستراتيجيات العسكرية للدول الكبرى [15]

وقد بلغت الذروة الدبلوماسية لـ "بيرسون" في تشرين الثاني من عام 1956 إبان أزمة السويس [16]، حينما غامرت القوى التقليدية القديمة (بريطانيا وفرنسا) بمكانتها الدولية في مواجهة مع القومية الصاعدة في مصر، وفي تلك اللحظة الحرجة، طرح بيرسون مقترحه التاريخي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة لإنشاء "قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة" (UNEF) [17] ويبدو أن نجاح ذلك المقترح، بالتنسيق الوثيق مع السكرتير العام "داغ همرشولد (Dag Hammarskjöld) [18] ، قد منح كندا هوية دولية جديدة تتجاوز حدودها الجغرافية؛ إذ

تُوج ذلك الإنجاز بنيله جائزة نوبل للسلام في عام 1957، واضعاً كندا كدولة صانعة للسلام ووسيط نزيه في النزاعات الكبرى، وعند تسلمه زمام رئاسة الوزراء في نيسان من عام 1963، وجد "بيرسون" نفسه أمام تركة ثقيلة من العلاقات المتصدعة مع الجار الأمريكي؛ فشرع فوراً في ترميم ما دمره سلفه "ديفنبيكر [19] وعلى نقيض الجفاء الشخصي الذي طبع علاقة سلفه بالبيت الأبيض، نجح "بيرسون" في بناء علاقة عمل براغماتية مع الرئيس "ليندون جونسون (Lyndon Johnson) [20] وتجلى ذلك التقارب بشكل ملموس في التوقيع على "اتفاقية السيارات" (Auto Pact) [21] في عام 1965، وهي الاتفاقية التي لم تكن مجرد صك تجاري، بل كانت بمثابة إعادة صياغة للعلاقة الاقتصادية القارية؛ إذ دمجت صناعة السيارات في أمريكا الشمالية في سوق واحدة، وشكلت منذ ذلك الحين العمود الفقري للاقتصاد الكندي ومصدر قوته الصناعية لعقود[22]

ومع ذلك، لم تكن تلك العلاقة تعني التبعية المطلقة أو الذوبان في الأجندة الأمريكية؛ ففي نيسان من عام 1965، وأثناء زيارته لجامعة تمبل (Timple) بمدينة فيلادلفيا، ألقى بيرسون خطاباً نقدياً جريئاً انتقد فيه القصف الجوي الأمريكي لفيتنام الشمالية ودعا إلى وقفه لتسهيل المفاوضات. ويبدو أن ذلك الموقف قد أثار حنقاً شديداً لدى الرئيس "جونسون"، مما أدى إلى المشادة الشهيرة في منتجع "كامب ديفيد حين أمسك "جونسون" بياقة قميص "بيرسون" في تصرف غير دبلوماسي. وتوضح تلك الحادثة بجلاء كيف أن "الدبلوماسية الهادئة" (Quiet Diplomacy) [23] التي نادى بها تقرير "هيني-مرشانت (Heeney–Merchant Report) [24] في عام 1965، قد واجهت ضغوطاً هائلة لموازنة المبادئ الأخلاقية الكندية مع المتطلبات الاستراتيجية للتحالف مع واشنطن [25]

أما على الصعيد الداخلي، فقد واجه بيرسون تحدياً وجودياً كاد أن يعصف بوحدة الاتحاد الكندي، وهو صعود الثورة الهادئة والنزعة القومية المتطرفة في إقليم كيبيك. ولم يكن ذلك التحدي بمنأى عن السياسة الخارجية؛ إذ بلغت الأزمة ذروتها في عام 1967، خلال الاحتفالات بمئوية كندا، حينما أطلق الرئيس الفرنسي "شارل ديغول"(Charles de Gaulle) [26] من شرفة بلدية مونتريال صرخته المدوية: "**عاشت كيبيك حرة**" واعتبر "بيرسون" ذلك التصرف تدخلاً سافراً وغير مقبول في الشؤون السيادية الكندية، ورد بحزم دبلوماسي صارم أدى إلى قطع زيارة ديغول ومغادرته البلاد فوراً. ويبدو أن تلك الواقعة قد نبهت "بيرسون"، ووزيره الشاب آنذاك "بيير ترودو"، إلى أن السياسة الخارجية يجب أن تكون الأداة الأولى لحماية الفيدرالية ووحدة الاتحاد، وأنه لا يمكن السماح لأي قوة خارجية باللعب على أوتار الانقسام الداخلي[27]

وعلاوة على ذلك، شهد عهد "بيرسون" توسعاً ملحوظاً في الدائرة الدبلوماسية الكندية نحو الفرنكوفونية (Francophonie) [28] الدولية، رغبةً منه في موازنة النفوذ الانغلوفوني [29] التقليدي واستيعاب تطلعات الكنديين الفرنسيين في السياسة الخارجية. وبحلول نهاية عهده في عام 1968، كان "بيرسون" قد ترك خلفه إرثاً مؤسسياً ضخماً؛ حيث أصبحت كندا عضواً فاعلاً في المنظمات الدولية، ورائدةً في قوات حفظ السلام، ومدافعاً صلباً عن حقوق الدول النامية. إلا أن ذلك الإرث، رغماً عن عظمته، قد عانى من "تشتت الجهود" وبروز فجوة واضحة بين الطموحات الدولية الكبرى والقدرات المادية المتاحة للدولة [30] . ويبدو أن تلك الفجوة هي التي

شكلت نقطة الانطلاق الجوهرية لـ "بيير ترودو"، الذي تولى السلطة عازماً على إعادة تقييم تلك الثوابت وصياغتها ضمن رؤية أكثر واقعية واتصالاً بالمصالح المباشرة للمواطن، تحت شعاره الشهير "السياسة الخارجية من أجل الكنديين" في عام 1970، مستفيداً من دروس الماضي ومرارة التجارب السابقة في موازنة السيادة مع التحالفات.

المبحث الثاني: التكوين الفكري وبواكير العمل السياسي لبيير ترودو 1919-1970

أولاً: النشأة والمسار الأكاديمي 1919-1968

تعد دراسة النشأة والتكوين الفكري للمفكر والسياسي الكندي "بيير إليوت ترودو" (Pierre Elliott Trudeau) مدخلاً أساسياً لا غنى عنه لفهم فلسفته السياسية اللاحقة التي أحدثت ثورة في بنية الدولة الكندية؛ إذ ولد في عام 1919 في مدينة "مونتريال ضمن سياق اجتماعي مثل الطبقة المتوسطة الصاعدة، وقد استقرت عائلته في شارع "دوروشيه" (Durocher Street) بالطرف الشمالي، وهي منطقة إتسمت بطابعها السكني الاعتيادي، بعيداً عن مظاهر الأرستقراطية التي طبعت حي "أوتريمون" (Outremont) في فترات لاحقة [31]

تشكلت هوية "بيير ترودو ضمن ثنائية طبقية وثقافية فريدة؛ فبينما انحدر والده من جذور ريفية لمزارعي "كيبيك" (Quebec) وكافح مهنياً لتحصيل ثروته، إلا أن والدته إنتمت لخلفية حضرية منفتحة، و تلقى "ترودو" تربية صارمة ارتكزت على الاعتماد الذاتي، بدأت في مدارس الراهبات ثم انتقلت إلى أكاديمية "كيربس" (Querbes Academy) في "أوتريمون، [32] ورغم أصوله الفرنكوفونية، ألحق بالقسم الإنجليزي، مما منحه أداة تواصلية مزدوجة في محيط ضم الكاثوليك (Catholics) والبروتستانت (Protestants) واليهود (Jews)، وتداخلاً عرقياً بين الفرنسيين والأيرلنديين والاسكتلنديين ، و أنتج ذلك المناخ نمطاً قيادياً دمج بين الديناميكية الاجتماعية والانضباط العقلاني؛ فلم يتعامل "ترودو" مع هياكل السلطة كأطر صلبة، بل كمجال للتفاوض المستمر بين المبادئ والمرونة الإجرائية. وقد وفر له هذا المحيط العائلي "مختبراً أول" لصقل أدواته الجدلية، متبنياً منهجاً يوفق بين هوية "كيبيك" الثقافية والتطلعات الفيدرالية للدولة. وانتقل لاحقاً إلى كلية "جان-دي-بربيف" (Collège Jean-de-Brébeuf) اليسوعية، حيث انغمس في المعرفة الكلاسيكية والتهيئة الفكرية الجادة [33]

ولم تنفصل نشأته عن الاضطرابات السياسية إبان الحرب العالمية الثانية؛ إذ عايش "ترودو" أزمة "التجنيد الإلزامي" (Conscription Crisis) [34] عام 1942، وشهد نكث الحزب الليبرالي بوعوده بعد الاستفتاء الذي رفضه 72.9% من سكان كيبيك. وانخرط حينها في العمل السياسي بدعم المرشح المستقل "جان درابو" (Jean Drapeau) [35] وخلال دراسته، انضم ترودو لـ "فيلق تدريب الضباط الكنديين" (COTC)، وهي تجربة عمقت إيمانه بـ "الثنائية اللغوية" عقب صدامه مع ضابط يوجه الأوامر بالإنجليزية لمجندين فرانكوفون، مما فسر لاحقاً إصراره على تشريع "قانون اللغات الرسمية، و بعد تخرجه في القانون من جامعة "مونتريال" و في عام 1944 نال إجازة القانون من جامعة مونتريال، ليدخل بعدها في دورة من الاغتراب المعرفي بدأت في جامعة هارفارد حتى عام 1946 لدراسة الاقتصاد السياسي، ثم انتقل في عام 1947 إلى مدرسة لندن للاقتصاد (LSE) حيث صقل رؤيته الليبرالية، وختم مساره التعليمي في باريس عام 1948 قبل أن يبدأ جولة عالمية استمرت حتى عام 1949 شملت مناطق النزاع والتحول في آسيا والشرق

الأوسط، [36] ومع مطلع الخمسينيات وتحديداً في عام 1950، شارك ترودو في تأسيس مجلة ليبر سايت "Libre Cité"، التي أصبحت المنبر الفكري الأبرز لمناهضة سياسات حكومة "موريس دوبليسي [37] المحافظة في كيبيك، حيث استمر طوال عقد الخمسينيات في ممارسة دور "المثقف النقدي" والمحامي المدافع عن حقوق العمال، لاسيما خلال إضراب "أسبستوس" الشهير [38] دون الانخراط الرسمي في الأحزاب السياسية. وفي عام 1961، انتقل إلى العمل الأكاديمي أستاذاً للقانون في جامعة مونتريال، وهو العقد الذي شهد صياغة نظريته حول الفيدرالية في مواجهة تصاعد الحركات القومية والانفصالية[39]

تأخر دخول "ترودو" للميدان السياسي المباشر حتى عام 1962 و هو ما تزامن مع "الثورة الهادئة" (Quiet Revolution) [40] ورغم تحفظه على موقف الليبراليين من الأسلحة النووية عام 1963، دفعته القومية المتصاعدة في كيبيك للترشح في انتخابات تشرين الثاني 1965، حيث انتُخب نائباً في مجلس العموم. وعقب عودته لـ "أوتاوا"، عينه رئيس الوزراء "ليستر بيرسون سكرتيراً برلمانياً، مما أتاح له خبرة دبلوماسية عبر بعثات دولية، واحتكاكاً بقادة دوليين، وفي نيسان 1967، عُين وزيراً للعدل، حيث قدم "القانون الشامل" (Omnibus Bill) [41] لإصلاح القانون الجنائي في قضايا الطلاق والإجهاض، ورغم المعارضة، أُقرت التعديلات في كانون الأول 1967، معززةً مكانته كإصلاحي جريء. ومع تنحي "بيرسون"، أعلن "ترودو" في 16 شباط 1968 ترشحه لزعامة الحزب ليفوز بالمنصب في نيسان 1968، ويبدأ كرئيس للوزراء رحلة غيرت وجه كندا المعاصر [42]

ثانيا : مرتكزات فلسفة "ترودو" في السياسة الخارجية الكندية 1968-1970

إن انتقال "بيير إليوت ترودو" إلى سدة الحكم في نيسان عام 1968، لم يكن مجرد استمرار آلي للمسار الذي رسمه أسلافه، بقدر ما كان سعياً لإعادة تعريف موقع كندا دولياً ضمن رؤية اتسمت بالاستقلال والواقعية ، وقد انطلقت هذه الرؤية من إدراك عميق لطبيعة التوازنات القلقة في حقبة الحرب الباردة، سيما في ظل الهيمنة الأمريكية المتزايدة على المفاصل الاقتصادية والدفاعية؛ وهو ما دفع "ترودو" للبحث عن صيغة سيادية تضمن الاستقلال الذاتي دون الانزلاق إلى مواجهات غير محسوبة النتائج [43] ، وفي ذلك السياق، تمثل جوهر فلسفته في مفهوم "الاستقلالية وهي السعي لتقليص التبعية البنيوية لواشنطن دون إحداث قطيعة جذرية معها [44] ويعكس هذا التوجه وعياً بحدود قدرة كندا كـ "قوة متوسطة"، حيث رفض "ترودو" الثنائية التقليدية التي تأرجحت سابقاً بين الاندماج الكامل في المنظومة الأمريكية أو اتخاذ مواقف صدامية عاطفية، فاتجه بدلاً من ذلك نحو صياغة "الخيار الثالث" (Third Option) [45] القائم على تنويع الشراكات الدولية لتعزيز هامش المناورة السياسية.

ولعل ما ميز هذه المقاربة هو ارتباطها بالبنية الديموغرافية والوحدة الفيدرالية، خاصة في ظل تصاعد النزعة الانفصالية في إقليم "كيبيك، ومن ثم، وظف ترودو الدبلوماسية كأداة لتعزيز التماسك الوطني عبر تقديم كندا في المحافل الدولية كدولة "ثنائية اللغة ومتعددة الثقافات قادرة على مد الجسور مع الفضاءين "الفرنكوفوني والكومنولث على حد سواء، لتتحول الفيدرالية في عهده إلى ركيزة أساسية للهوية الخارجية [46] كما تأثرت هذه الفلسفة بالتكوين الأكاديمي الرصين لـ "ترودو" في جامعة "هارفارد" و"كلية لندن للاقتصاد"، حيث تشكلت لديه

ملكة تحليلية تزاوج بين النظرية الاقتصادية والواقعية السياسية. ورغم حضور إرث سلفه "ليستر بيرسون" في ذهنه، إلا أنه أخضعه للنقد وإعادة الصياغة، منتقلاً بالدبلوماسية الكندية من "رومانسية حفظ السلام إلى براغماتية المصالح الوطنية"، مؤكداً في وثيقته "السياسة الخارجية من أجل الكنديين" عام 1970، أن المعيار الأول لأي تحرك خارجي هو مدى خدمته للاستقرار والنمو الداخلي [47]

ومع الإدراك المتزايد لعمق التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة، برزت الحاجة لإعادة التفكير في موقع كندا داخل الاقتصاد الدولي، وهو ما تُرجم عملياً في طرح "الخيار الثالث" عام 1970 كإطار نظري لسياسة "ترودو" الخارجية. ولم يكن هذا التوجه مبادرة ظرفية، بل جاء نتيجة تراكم نقدي لمرحلة الستينيات التي شهدت اندماجاً متسارعاً في السوق الأمريكية عقب "اتفاقية السيارات". وقد انطلق هذا الخيار من فرضية أن استمرار الارتهان الاقتصادي يشكل تهديداً للسيادة، مما جعل الهدف المركزي هو تنويع العلاقات وتقليل درجة الاعتماد عبر الانفتاح على أوروبا الغربية واليابان، وتعزيز دور الدولة في حماية الصناعات الوطنية. ورغم التحديات الجيوسياسية والحتميات الجغرافية التي فرضت قيوداً على تحقيق أهداف "الخيار الثالث بشكل كامل، إلا أنه ظل محاولة استراتيجية لإعادة التوازن المفقود وإدارة التبعية بوعي سيادي [48]

المبحث الثالث : العلاقات الكندية–الأمريكية في عهد بيير إليوت ترودو (1968–1984)

اولا: "الخيار الثالث" وإعادة صياغة التبعية الاقتصادية (1968–1975)

كان وصول ترودو إلى رئاسة الوزراء بمثابة إعلانا عن مراجعة بنيوية شاملة لعلاقة كندا بجارها الجنوبي؛ و من الواضح ان ترودو قد امتلك رؤية نقدية أعتبرت الاندماج العميق الذي ورثه عن عهدي ديفنبيكر و بيرسون قيداً استراتيجياً جد من طموحات كندا السيادية. وقد تُرجمت تلك الرؤية سريعاً في عام 1969 من خلال "مراجعة الدفاع التي أدت إلى تقليص القوات الكندية في "منظمة حلف شمال الأطلسي بنسبة 50%، وهي الخطوة التي بعثت رسالة سياسية شديدة اللهجة لواشنطن مفادها أن كندا لم تعد تقبل بدور التابع الصامت في الاستراتيجيات الأمريكية الكبرى[49] وبحلول عام 1970، تبلورت تلك الرغبة الاستقلالية في الاستراتيجية "السياسة الخارجية من أجل الكنديين والتي مهدت الطريق لظهور مفهوم "الخيار الثالث في عام 1972، تحت إشراف وزير الخارجية "ميتشل شارب" (Mitchell Sharp) [50] ومثّل هذا المفهوم الإطار النظري الأبرز لمحاولة فك الارتباط الجزئي عن الاقتصاد الأمريكي عبر تنويع الشركاء التجاريين؛ وهو التوجه الذي أثار حفيظة إدارة الرئيس "ريتشارد نيكسون" (Richard Nixon) [51] ولا سيما بعد إصرار "أوتاوا في عام 1971 على المضي قدماً في تعزيز الروابط مع السوق الأوروبية المشتركة (EEC) واليابان (Japan) كأقطاب اقتصادية بديلة. ويبدو أن "صدمة نيكسون" (Nixon Shock) [52] في آب من عام 1971، التي فرضت ضريبة استيراد بنسبة 10% دون استثناء كندا، قد أكدت لـ "ترودو" صحة فرضية "الخيار الثالث" بضرورة تأمين استقلال اقتصادي يحمي كندا من التقلبات الأحادية لواشنطن [53]

وتاريخياً، خضعت تلك العلاقة لاختبارات قاسية كشفت عن تداخل "البراغماتية" مع "السيادة الوطنية"؛ فبينما كان عام 1972 يشهد تقارباً نسبياً وتوقيع "اتفاقية جودة مياه البحيرات

العظمى" (Great Lakes Water Quality Agreement)، جاءت أزمة النفط العالمية في تشرين الأول [54] من عام 1973 لتعيد ترتيب موازين القوى بشكل جذري، ويبدو أن تلك الأزمة قد منحت حكومة ترودو ورقة ضغط استراتيجية بفضل وفرة الموارد الطاقية، مما أفضى في عام 1974 إلى تأسيس "شركة بترو كندا" (Petro-Canada) كأداة للسيادة الطاقية، وتصاعدت حدة التوتر الدبلوماسي في عام 1975 مع تعيين توماس إندرز (Thomas Enders) سفيراً أمريكياً في "أوتاوا"، والذي دخل في صدامات مباشرة مع التوجهات الحمائية الكندية، إذ سعت الأخيرة لفرض سيطرتها الوطنية على قطاعات الطاقة والموارد عبر "وكالة مراجعة الاستثمار الأجنبي(FIRA) في مواجهة الضغوط الأمريكية الساعية للحفاظ على وحدة التكامل القاري. ومن ثم، يمكن القول إن تلك الفترة (1968–1975) مثلت محاولة جادة لإعادة تعريف كندا كدولة تمتلك "إرادة التصرف" في مواردها بعيداً عن إملاءات "الأمن القومي" الأمريكي، محولةً التبعية من قدر محتوم إلى "علاقة مدارة" تخضع للمصالح الوطنية العليا.[55]

ثانيا: توازنات الحرب الباردة ودبلوماسية "إدارة الاعتماد" (1976–1984)

مع دخول النصف الثاني من عقد السبعينيات، وتحديداً في تشرين الثاني من عام 1976، بدأت ملامح "النضج الدبلوماسي" تظهر بجلاء في تعامل "بيير ترودو مع الولايات المتحدة الأمريكية إذ انتقل من نمط المواجهة الهيكلية إلى نمط "التفاوض المستدام" الذي أقر بحقيقة الترابط الاقتصادي العضوي مع السعي الحثيث لحماية الهامش السياسي السيادي، ويبدو أن عام 1977 والسنوات التي تلته حتى عام 1978 قد مثلت فترة "هدوء استراتيجي" بين أوتوا وواشنطن خاصة مع وصول الرئيس "جيمي كارتر" (Jimmy Carter) [56] إلى البيت الأبيض، حيث أدرك الطرفان أن تكلفة الصدام المباشر تتجاوز عوائده، فحافظت كندا على خطابها السيادي وتوجهاتها في "أقلمة" الاستثمارات الأجنبية دون المساس بجوهر المصالح المشتركة في "قيادة الدفاع الجوي عن أمريكا الشمالية" (NORAD).

غير أن عودة التوتر الدولي في عام 1979، مع اشتعال جذوة الحرب الباردة إثر الغزو السوفيتي لأفغانستان، فرضت على "ترودو" موازنة صعبة بين طموحاته الاستقلالية وبين الالتزامات الأمنية الحتمية مع واشنطن؛ إذ اضطر في تلك اللحظة الحرجة لإعادة التأكيد على أهمية التحالف الدفاعي الغربي دون التنازل عن مبادئ "الخيار الثالث". و شهدت ولاية "ترودو" الثانية، عقب عودته للسلطة في شباط 1980، نوعاً من الصدام العلني مع الثوابت القارية؛ فبينما كانت أوتوا تُطلق "البرنامج الوطني للطاقة في تشرين الأول من العام ذاته لانتزاع السيطرة الوطنية على موارد النفط، كانت واشنطن ترقب هذا التحول بكثير من الارتياب والقلق. هذا الطموح السيادي في الداخل لم يمنع ترودو من إدراك الضرورات الدفاعية؛ حيث توازى هذا التدخل الاقتصادي مع التزام كندا بتعزيز ترسانتها تحت مظلة "الناتو" (NATO) خلال عامي 1981 و1982، استجابةً للتصعيد النووي السوفيتي آنذاك [57]

وقد مثّل إقرار "قانون الدستور" (Constitution Act) [58] في أبريل 1982 انعطافةً نفسية وسياسية قبل أن تكون قانونية؛ إذ حرر القرار الكندي من آخر القيود التشريعية البريطانية، مما منح "ترودو" مساحة أرحب للمناورة ضد ضغوط إدارة "رونالد ريغان" (Ronald Reagan) [59]. وفي سنواته الأخيرة (1983–1984)، صهر ترودو هذه المعطيات في قالب استراتيجي أسماه

البعض "التبعية المدارة". لم يكن هذا النموذج استسلاماً للواقع، بل كان موازنةً ذكية تضمن استقلال الموقف السياسي —كما تجسد في مبادرته الجريئة للسلام العالمي مع الإبقاء على الشراكة الأمنية والاقتصادية الحتمية مع الجار الأمريكي. وبحلول يونيو 1984، رحل ترودو عن السلطة وقد ثبّت مفهوماً جديداً للدولة الكندية؛ فلم تعد "ملحقاً" يدور في فلك القوى العظمى، بل "قوة متوسطة تدرك أن تأثيرها المعنوي والدبلوماسي يفوق بمراحل قدراتها العسكرية المحدودة.[60]

المبحث الرابع : الانفتاح الدولي وتنويع العلاقات في السياسة الخارجية الكندية (1968–1984)

اولا دبلوماسية الانفتاح على الشرق والفرنكوفونية الدولية (1968–1975)

مثل عام 1969 نقطة انطلاق جوهرية نحو إعادة تعريف الشخصية الدولية لكندا وفق مبدأ "المصلحة الوطنية أولاً". وفي عام 1969، شرعت الحكومة الكندية في مراجعة استراتيجية شاملة لأولوياتها، تجلت في صدور "مراجعة السياسة الخارجية" التي وجهت البوصلة نحو أوروبا الغربية والاتحاد السوفيتي حيث قام "ترودو" بزيارة تاريخية لموسكو في أيار من عام 1971، كأول رئيس وزراء كندي يقوم بهذه الخطوة، سعياً لكسر الجمود الأيديولوجي وبحثاً عن شركاء يكسرون حدة الارتهان البنيوي للسوق الأمريكية.[61]

وقد تكلل ذلك التحول الراديكالي في الثالث عشر من تشرين الأول لعام 1970، حين أعلنت كندا اعترافها الرسمي بجمهورية الصين الشعبية (People's Republic of China)، لتسبق بذلك واشنطن بسنوات، وتؤكد استقلالية قرارها السيادي خارج إطار القطبية الثنائية المتشنجة للحرب الباردة ، ويبدو أن هذا القرار، الذي هندسه الدبلوماسي "آلان بيلسلي" (Alain Beesley) وفريقه، لم يكن مجرد انفتاح تجاري، بل كان "مناورة سيادية" أتاحت لـ "ترودو" زيارة بكين في عام 1973 ولقاء "ماو تسي تونغ" (Mao Zedong) [62] ، مما وضع كندا في موقع "الوسيط الاستراتيجي" بين الشرق والغرب.

ويبدو أن ذلك الانفتاح لم يقتصر على القوى الأيديولوجية الكبرى، بل امتد في عام 1971 ليشمل الفضاء الفرنكوفوني بشكل مؤسسي، حيث استثمر "ترودو" الهوية الثنائية لبناء جسور سياسية واقتصادية متينة مع الدول الناطقة بالفرنسية، سيما في إفريقيا جنوب الصحراء. ولم تكن تلك الخطوة ذات أبعاد ثقافية فحسب، بل كانت أداة دبلوماسية فاعلة لمحاصرة المحاولات الانفصالية في "كيبيك ومنعها من الحصول على اعتراف دولي مستقل، خاصة بعد "أزمة تشرين الأول" (October Crisis) [63] في عام 1970. وقد تعزز هذا الدور عبر "الوكالة الكندية للتنمية الدولية" (CIDA) التي أصبحت ذراع "ترودو" في "دبلوماسية المساعدات" لكسب تأييد دول العالم الثالث [64]

ومع الانتقال إلى عام 1972، أخذ التوسع نحو القارة العجوز طابعاً مؤسسياً عبر مفاوضات "الرابط التعاقدي مع "الجماعة الاقتصادية الأوروبية" (EEC) [65] وهي المفاوضات التي قادها وزير الخارجية "ميتشل شارب" لتفعيل استراتيجية "الخيار الثالث ، ولم تكن أزمة النفط العالمية في تشرين الأول من عام 1973 إلا دافعاً استراتيجياً لتعميق هذا التنوع؛ إذ دفعت صانع القرار في

"أوتاوا للانفتاح المكثف على الدول المنتجة للطاقة، وبرز ذلك في تعزيز العلاقات مع فنزويلا والمكسيك لضمان أمن الموارد بعيداً عن الاحتكارات الأمريكية.[66]

وبحلول عامي 1974 و1975، تكرست مكانة كندا كلاعب دولي فاعل ورائد في "حوار الشمال والجنوب" (North-South Dialogue) [67] حيث لعب "ترودو" دوراً محورياً في برامج التنمية، متجاوزاً الإرث "المثالي" لعهد "ليستر بيرسون" نحو مقاربة واقعية تربط المساعدات الخارجية بتوسيع شبكة المصالح الاستراتيجية الكندية في القارات الخمس. وقد توجت هذه الجهود بضمان مقعد دائم لكندا في "مجموعة السبعة" (G7) [68] في عام 1976، مما ثبت حضورها كقوة متوسطة قادرة على صياغة أجندة دولية مستقلة توازن بين الالتزامات الأطلسية والطموحات العالمية التعددية

ثانيا: ترسيخ التعددية القطبية ومبادرات السلام العالمي (1976–1984)

دخلت سياسة الانفتاح الدولي في عام 1976 مرحلة "التثبيت المؤسسي، اذ نجحت كندا في ترسيخ حضورها كفاعل مستقل ومؤثر في القارتين الآسيوية والإفريقية؛ إذ لم يعد التحرك الكندي مجرد صدى للسياسات الغربية، بل أصبح صوتاً متمايزاً يسعى لبناء توافقات دولية جديدة عبر "الوكالة الكندية للتنمية الدولية" (CIDA) [69] و"مركز أبحاث التنمية الدولية" (IDRC). ويبدو أن عام 1977 والسنوات التي تلته حتى عام 1978 قد شهدت تحولاً نوعياً وحاسماً نحو تعزيز الروابط الاستراتيجية مع اليابان بوصفها القوة الصناعية الصاعدة في حوض الهادي، مما عكس استقرار مسار "التنويع التجاري" الهادف لتقليل أثر تقلبات الاقتصاد القاري المرتبط بالولايات المتحدة. وقد توجت تلك المرحلة بزيارة "ترودو" لليابان وتوقيع اتفاقيات التعاون الاقتصادي التي رسخت مفاهيم "الأمن الاقتصادي المشترك" بعيداً عن التبعية التقليدية لـ "واشنطن[70]

ورغم تصاعد حدة الاستقطاب الدولي في عام 1979، إثر اندلاع الثورة الإيرانية والغزو السوفيتي لأفغانستان، حافظت كندا تحت قيادة "بيير ترودو" على توازنها الاستراتيجي بدقة متناهية؛ حيث رفضت الانخراط الكامل في التكتلات الأيديولوجية الصارخة التي قادتها إدارة "رونالد ريغان اللاحقة، وهو ما يفسر نضج الرؤية الخارجية لـ "ترودو" التي باتت محكومة باستراتيجية بعيدة المدى قامت على التعددية، بدلاً من الارتهان لردود الفعل الآنية. ويبدو أن ذلك العام قد مثل "اختبار الصمود" لتلك العقيدة، حيث أصرت "أوتاوا" على إبقاء قنوات التواصل مفتوحة مع دول "عدم الانحياز" والقوى الإقليمية الصاعدة، سيما من خلال تعزيز العلاقات مع المكسيك وفنزويلا في إطار "التعاون بين بلدان الجنوب [71]

استمر زخم الانفتاح بقوة رغماً عن التحديات الاقتصادية العالمية وأزمة الركود التضخمي؛ حيث أُعيد التأكيد في تموز من عام 1981، خلال قمة "مونتيبيلو" (Montebello Summit) [72] لمجموعة السبعة، على ضرورة تقريب وجهات النظر بين الشمال والجنوب. ومع استقرار الجبهة الداخلية الكندية بشكل نهائي عقب إقرار "قانون الدستور في نيسان من عام 1982، أصبحت كندا أكثر جسارة وقدرة على إدارة "دبلوماسية التوازن"؛ وهو ما برز بوضوح تام في الفترة بين 1983 و1984، حيث قاد "ترودو" مبادرته التاريخية للسلام [73]

استهدفت تلك المبادرة التي جاب خلالها عواصم القوى النووية الخمس، بما في ذلك لقاءاته مع القادة السوفيت والفرنسيين والبريطانيين خفض حدة التوتر النووي ومنع الانزلاق نحو مواجهة عالمية في ذروة الحرب الباردة وقد نجح "ترودو" بذلك في وضع كندا في موقع "الوسيط الدولي النزيه والمقبول من كافة الأطراف، وهو دور لم يكن متاحاً لولا سياسة التنويع التي انتهجها منذ عام 1968. ومن ثم، يمكن القول إن عهد "ترودو" قد اختتم في حزيران من عام 1984، وقد نجح في تحويل كندا من دولة تابعة لمحور واحد، إلى مركز لشبكة علاقات دولية معقدة ومتعددة الأقطاب، محققاً هدف "التنويع الاستراتيجي" رغماً عن القيود الجغرافية والضغوط البنيوية، ومؤسساً لمكانة كندا كـ "قوة متوسطة ذات تأثير أخلاقي وسياسي يتجاوز حجم قوتها العسكرية.[74]

الخاتمة:

مثّلت حقبة "بيير إليوت ترودو" (1968–1984) مرحلة "البلوغ الاستراتيجي" في تاريخ السياسة الخارجية الكندية؛ إذ نجح ترودو في نقل الدولة من وضعية "التابع الوظيفي" للمحور الأنغلو-أمريكي إلى مكانة "القوة المتوسطة" الفاعلة والمستقلة بقرارها السيادي. ورغم أن الجغرافيا السياسية فرضت قيوداً بنيوية حالت دون فك الارتباط الكامل بالولايات المتحدة، إلا أن فلسفة ترودو استطاعت انتزاع هوية دولية متمايزة لكندا، ارتكزت على التعددية القطبية، وحماية الوحدة الفيدرالية، وتحويل المصالح الاقتصادية إلى قضية سيادة وطنية عليا. وبذلك، لم يكن "الخيار الثالث" مجرد مناورة تجارية، بل كان مشروعاً وطنياً لإعادة تعريف موقع كندا في النظام الدولي. **وقد** خلص البحث إلى مجموعة من النتائج الجوهرية، نورد أهمها في النقاط التالية:

1. أثبتت الدراسة أن التكوين الفكري والأكاديمي لـ "ترودو" كان المحرك الرئيس لتحويل الدبلوماسية الكندية من "المثالية الهادئة" التي ميزت عهد بيرسون إلى "الواقعية السيادية" القائمة على تقديم المصلحة الوطنية الكندية فوق اعتبارات التحالفات التقليدية.
2. نجاح استراتيجية "الخيار الثالث" في خلق وعي سياسي ومؤسسي بضرورة تنويع الشركاء الدوليين (اليابان، أوروبا، الصين)، مما منح صانع القرار في "أوتاوا" هامشاً للمناورة الدبلوماسية لم يكن متاحاً في العقود السابقة.
3. توظيف السياسة الخارجية كأداة حاسمة لحماية الوحدة الوطنية؛ إذ ساهم الانفتاح على الفضاء الفرنكوفوني في احتواء الطموحات الانفصالية لإقليم كيبيك دولياً، وإبراز كندا كنموذج ناجح للدولة الثنائية اللغة والمتعددة الثقافات.
4. تحويل قطاع "الطاقة والموارد الطبيعية" من ملف اقتصادي تقني إلى أداة استراتيجية للسيادة الوطنية، وهو ما تجلى في "البرنامج الوطني للطاقة" وتأسيس "بترو كندا" لمواجهة الهيمنة الاستثمارية الأمريكية.
5. ترسيخ دور كندا كـ "وسيط دولي" نزيه عبر مبادرات السلام العالمي، مما مكنها من لعب دور الجسر بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب، بعيداً عن الاستقطاب الأيديولوجي الحاد للحرب الباردة.

6. أظهرت الحصيلة النهائية لعهد ترودو أن "إدارة التبعية" بذكاء وبرغماتية كانت الخيار الأكثر واقعية لدولة متوسطة تجاور قوة عظمى، حيث تم الحفاظ على المصالح الأمنية المشتركة دون التنازل عن الاستقلال السياسي.

التوصيات

1. ضرورة إعادة تقييم مفهوم القوة المتوسطة في السياسة الخارجية الكندية، ليس بوصفه توصيفاً ثابتاً لمكانة كندا الدولية، بل باعتباره أداة سياسية متغيرة تتأثر بطبيعة القيادة الحاكمة وبحدود البيئة الدولية المحيطة.
2. أهمية دراسة تجربة الخيار الثالث في ضوء العلاقة المعقدة بين الطموح السيادي والقيود الجغرافية، بما يوضح أن تنويع الشركاء الدوليين لا يلغي التبعية، لكنه قد يسهم في إدارتها وتقليل آثارها.
3. توصي الدراسة بتوسيع البحث في أثر المسألة الكيبيكية على السياسة الخارجية الكندية، إذ يتضح أن الدبلوماسية في عهد ترودو لم تكن موجهة للخارج فقط، بل كانت مرتبطة أيضاً بحماية الوحدة الفيدرالية في الداخل.
4. ضرورة إفراد دراسات مستقلة لدور الاقتصاد والطاقة في تشكيل القرار الخارجي الكندي خلال سبعينيات القرن العشرين، خاصة أن قضايا مثل بترو كندا والبرنامج الوطني للطاقة كشفت ارتباط السيادة السياسية بالسيطرة على الموارد.
5. توصي الدراسة بمقارنة تجربة ترودو مع تجارب رؤساء وزراء كنديين لاحقين، لمعرفة ما إذا كانت النزعة الاستقلالية التي تبناها قد تحولت إلى تقليد ثابت في السياسة الخارجية الكندية، أم بقيت مرتبطة بظروف شخصيته ومرحلة الحرب الباردة.

الهوامش :

1. جون ديفنبيكر (1895–1979) هو رجل دولة كندي ورئيس وزراء كندا خلال الفترة الممتدة بين عامي 1957 و1963، وزعيم حزب "المحافظين التقدميين". ويُعد من أبرز السياسيين الذين سعوا إلى تعزيز الطابع القومي في السياسة الكندية خلال مرحلة الحرب الباردة، حيث تبنّى رؤية تقوم على تقليص الاعتماد على الولايات المتحدة، وتنويع العلاقات الاقتصادية، مع الحفاظ على الروابط التقليدية مع الكومنولث البريطاني. ويبدو أن مسيرته السياسية قد اتسمت بتوتر واضح بين الطموح نحو الاستقلال السيادي والقيود التي فرضها الموقع الجغرافي والالتزامات الدفاعية، ولا سيما في سياق قضايا مثل اتفاقية NORAD وأزمة الصواريخ النووية، التي كشفت حدود القدرة الكندية على المناورة ضمن النظام الدولي ثنائي القطبية، للمزيد ينظر

Peter Stursberg, "John Diefenbaker Dies at 83; Ex-Prime Minister of Canada," The New York Times, August 17, 1979,p.3

2. حزب "المحافظين التقدميين" الكندي هو حزب سياسي كندي تاريخي تأسس بصيغته الحديثة عام 1942، ويُعد امتداداً للحزب المحافظ الذي تعود جذوره إلى القرن التاسع عشر. وقد جمع الحزب بين المبادئ المحافظة التقليدية، مثل دعم الاقتصاد الحر والروابط المؤسسية مع التاج البريطاني، وبين توجهات إصلاحية ذات طابع اجتماعي، الأمر الذي برز بوضوح خلال قيادته في عهد جون ديفنبيكر. ويبدو أن الحزب مثّل خلال الحرب الباردة إحدى الركائز الأساسية في التوازن السياسي الكندي، حيث تبنّى مواقف قومية تسعى إلى تعزيز الاستقلال النسبي لكندا، مع الحفاظ على التزاماتها ضمن التحالفات الغربية. وقد استمر

الحزب في لعب دور محوري في السياسة الكندية حتى اندماجه لاحقاً في عام 2003 ضمن الحزب المحافظ الكندي الحديث، للمزيد ينظر

William Christian and Colin Campbell, Political Parties and Ideologies in Canada (Toronto: McGraw-Hill Ryerson, 1990),p.111

3. Robert Bothwell, Alliance and Illusion: Canada and the World, 1945–1984 (Vancouver: UBC Press, 2007), pp.78–79

4. هي اتفاقية دفاعية ثنائية أُبرمت عام 1958 بين كندا والولايات المتحدة، هدفت إلى تنسيق أنظمة الإنذار المبكر والدفاع الجوي ضد التهديدات الخارجية، ولا سيما خلال الحرب الباردة. وقد عكست هذه الاتفاقية عمق التعاون العسكري بين البلدين، لكنها في الوقت ذاته أثارت إشكاليات تتعلق بحدود السيادة الكندية في ظل الاعتماد الدفاعي على الولايات المتحدة، للمزيد ينظر

Joseph T. Jockel, No Boundaries Upstairs: Canada, the United States, and the Origins of North American Air Defence (Vancouver: UBC Press, 1987) pp.31-32

5. Ibid,p.33

6. هو الرئيس الخامس والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية، تولّى منصبه خلال الفترة الممتدة من عام 1961 حتى اغتياله في عام 1963. ويُعد من أبرز قادة الحرب الباردة، حيث ارتبطت رئاسته بمحطات مفصلية مثل أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962، التي شكّلت ذروة التوتر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. ويبدو أن سياسته الخارجية قد اتسمت بمزيج من الحزم والبراغماتية، مع سعي واضح لاحتواء النفوذ السوفيتي، وهو ما انعكس أيضاً على علاقاته مع حلفاء بلاده، ومنهم كندا في عهد جون ديفنبيكر، للمزيد ينظر

John F. Kennedy, 35th President of the United States, Is Assassinated, The New York Times, November 23, 1963, pp.1-8

7. تُعرَّف أزمة الصواريخ الكوبية بأنها أزمة دولية وقعت في تشرين الأول 1962 بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي إثر اكتشاف الولايات المتحدة نشر الاتحاد السوفيتي صواريخ نووية متوسطة المدى في كوبا، مما أدى إلى مواجهة مباشرة بين القوتين العظميين واعتُبرت أخطر لحظة في الحرب الباردة لاقترابها من اندلاع حرب نووية. وانتهت الأزمة بتوصل الطرفين إلى تسوية تقضي بسحب الصواريخ السوفيتية من كوبا مقابل تعهد أمريكي بعدم غزو كوبا وسحب صواريخ أمريكية من تركيا بصورة غير معلنة، للمزيد ينظر

Graham T. Allison and Philip Zelikow, Essence of Decision, 2nd ed. (New York: Longman, 1999), 1–15.

8. J. L. Granatstein, Canada 1957–1967: The Years of Uncertainty and Innovation (Toronto: McClelland and Stewart, 1986), pp.112–114

9. Janice Cavell, The Bomarc Missile Crisis and Canada–U.S. Relations, 1958–1963,Canadian Military History, Vol. 12, No. 2 (2003):pp. 29–32

10. Patricia Roy, Canada's Relations with China, 1949–1973: The Limits of Influence (Vancouver: UBC Press, 1989),pp. 95–97

11. Brian Bow, "Canada and Latin America, 1945–1985: From Neglect to Engagement," International Journal, Vol. 41, No. 2 (1986):pp. 301-305

12. ليستر بيرسون (1897-1972–) هو رجل دولة ودبلوماسي كندي، تولّى رئاسة وزراء كندا خلال الفترة الممتدة من عام 1963 إلى عام 1968، ويُعد من أبرز مهندسي السياسة الخارجية الكندية الحديثة. وقد ارتبط اسمه بتكريس مفهوم "القوة المتوسطة"، ولا سيما من خلال دوره المحوري في إنشاء قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة خلال أزمة السويس عام 1956، وهو الإنجاز الذي نال عنه جائزة نوبل للسلام عام 1957. و قامت فلسفته في السياسة الخارجية على التوفيق بين الالتزامات التحالفية والانخراط

متعدد الأطراف، وهو ما شكّل الأساس الذي انطلق منه بيير ترودو لاحقاً في إعادة صياغة الدور الدولي لكندا، للمزيد ينظر

John English, The Worldly Years: The Life of Lester Pearson, 1949—1972 (Toronto: Alfred A. Knopf Canada, 1992).pp.1-11

13. لويس سانت لوران (1882-1973) هو رجل دولة كندي ورئيس وزراء كندا خلال الفترة الممتدة من عام 1948 إلى عام 1957، ويُعد من أبرز مهندسي التحول الحديث في السياسة الخارجية الكندية خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد ارتبط عهده بتعزيز انخراط كندا في النظام الدولي متعدد الأطراف، ولا سيما من خلال دورها الفاعل في تأسيس حلف شمال الأطلسي عام 1949، إلى جانب دعمها المتزايد للأمم المتحدة. ويبدو أن سياسته قد قامت على ترسيخ الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، مع الحفاظ على هوامش من الاستقلال، وهو النهج الذي شكل الخلفية التي تحرك ضمنها خلفاؤه، ومنهم ليستر بيرسون، للمزيد ينظر

Louis St. Laurent, Ex-Prime Minister of Canada, Dies at 91," The New York Times, July 26, 1973.p.2

14. هو تحالف عسكري دولي تأسس في عام 1949، يضم عدداً من الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة، ويهدف إلى تحقيق الأمن الجماعي والدفاع المشترك في مواجهة التهديدات الخارجية، ولا سيما خلال الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي. وقد مثّل الحلف أحد الركائز الأساسية للنظام الدولي الغربي، حيث التزمت الدول الأعضاء، ومنها كندا، بمبدأ الدفاع الجماعي المنصوص عليه في المادة الخامسة، والذي ينص على أن أي اعتداء على دولة عضو يُعد اعتداءً على جميع الأعضاء، للمزيد ينظر

Robert Bothwell, Alliance ,op,cit,p.89

15. John English,op,cit,p.55

16. تُعرَّف أزمة السويس عام 1956 بأنها أزمة سياسية وعسكرية ودبلوماسية نتجت عن تأميم مصر لقناة السويس، وأدت إلى تدخل عسكري بريطاني-فرنسي-إسرائيلي ضد مصر، قبل أن تنتهي بتسوية دولية أكدت تراجع القوى الاستعمارية الأوروبية وصعود دور الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في إدارة النظام الدولي. للمزيد ينظر

William Roger Louis and Roger Owen, eds., Suez 1956: The Crisis and Its Consequences (Oxford: Clarendon Press, 1989), pp.37-38

17. هي أول قوة حفظ سلام دولية أُنشئت بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1956، عقب أزمة السويس، بهدف الإشراف على وقف إطلاق النار والفصل بين القوات المتحاربة في شبه جزيرة سيناء. وقد مثّل إنشاء هذه القوة تحولاً نوعياً في آليات إدارة النزاعات الدولية، حيث قامت على مبدأ الحياد والموافقة الدولية، و كان دور كندا حاسما في بلورة هذا النموذج الذي أصبح لاحقاً أحد أهم أدوات الأمم المتحدة في حفظ السلام، للمزيد ينظر

Adam Roberts and Benedict Kingsbury, eds., United Nations, Divided World: The UN's Roles in International Relations (Oxford: Oxford University Press, 1993).p.70

18. داغ هامرشولد ، (1905-1961) هو دبلوماسي سويدي شغل منصب الأمين العام الثاني للأمم المتحدة خلال الفترة الممتدة من عام 1953 حتى وفاته عام 1961. ويُعد من أبرز الشخصيات التي أسهمت في تطوير دور المنظمة الدولية، ولا سيما في مجال عمليات حفظ السلام، حيث عمل على تحويل الأمم المتحدة من إطار دبلوماسي تقليدي إلى فاعل ميداني في إدارة الأزمات الدولية، كما تجلى خلال أزمة السويس عام 1956. ويبدو أن قيادته اتسمت بالاستقلالية والابتكار، مما عزز من مكانة الأمم المتحدة كوسيط دولي في ظل التوترات الحادة للحرب الباردة، للمزيد ينظر

Brian Urquhart, Hammarskjöld (New York: Alfred A. Knopf, 1972).pp.2-8

19. Yezid Sayigh and Avi Shlaim, eds. The Cold War and the Middle East. Oxford: Clarendon Press, 1997.p.29

20. ليندون جونسون هو سياسي أمريكي شغل منصب الرئيس السادس والثلاثين للولايات المتحدة (1963–1969)، بعد أن كان نائبًا للرئيس جون كينيدي. يُعد من أبرز الشخصيات في التاريخ السياسي الأمريكي في القرن العشرين، حيث ارتبطت رئاسته بإقرار تشريعات محورية في مجال الحقوق المدنية وبرامج الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي ضمن ما عُرف بـ"المجتمع العظيم إلى جانب دوره المثير للجدل في تصعيد التدخل العسكري الأمريكي في حرب فيتنام. للمزيد ينظر

Dallek, Robert. Lyndon B. Johnson: Portrait of a President. Oxford University Press, 2004.pp.2-8

21. اتفاقية السيارات، المعروفة رسميًا باسم اتفاقية منتجات السيارات بين كندا والولايات المتحدة والموقعة عام 1965، هي اتفاقية تجارية ثنائية هدفت إلى إزالة الرسوم الجمركية على السيارات وقطعها بين البلدين، بشرط التزام الشركات المصنعة بشروط إنتاج محددة داخل كندا. وقد أسهمت الاتفاقية في دمج صناعة السيارات الكندية والأمريكية ضمن سوق موحد، وزيادة الكفاءة الإنتاجية، وتوسيع حجم التجارة والاستثمار في هذا القطاع. للمزيد ينظر

Anastakis, Dimitry., Auto Pact, Creating a Borderless North American Auto Industry, 1960–1971,University of Toronto Press, 2005,p.66

22. Arthur E. Blanchette, ed. Canadian Foreign Policy, 1945–2000: Major Documents and Speeches. Kemptville: Golden Dog, 2000.p.122

23. الدبلوماسية الهادئة هي أسلوب في إدارة العلاقات الدولية يعتمد على المفاوضات والاتصالات غير العلنية بين الدول أو القادة السياسيين لحل النزاعات أو معالجة القضايا الحساسة بعيدًا عن الضغوط الإعلامية والتصريحات العلنية. ويهدف هذا النهج إلى توفير بيئة أكثر مرونة للتفاوض، تسمح للأطراف بتقديم تنازلات أو التوصل إلى تسويات دون التعرض لضغوط الرأي العام أو الاعتبارات السياسية الداخلية ، للمزيد ينظر

Christer Jönsson and Martin Hall, Essence of Diplomacy (New York: Palgrave Macmillan, 2005), pp.67–68

24. تقرير هيني–ميرشانت هو تقرير غير رسمي صدر عام 1965 عن دبلوماسيين كنديين بارزين هما أرنولد هيني وليو ميرشانت وقد تناول مستقبل السياسة الخارجية الكندية في ظل العلاقة الوثيقة مع الولايات المتحدة. ركّز التقرير على ضرورة تحقيق توازن بين استقلال القرار الكندي (خصوصًا الأخلاقي والسيادي) وبين الالتزامات الاستراتيجية تجاه التحالف مع واشنطن خلال فترة الحرب الباردة. للمزيد ينظر

Hillmer, Norman, and J. L. Granatstein. Empire to Umpire: Canada and the World into the Twenty-First Century. Toronto: Nelson Education, 2008.p.41

25. Kim Richard Nossal. "Right and Wrong in Foreign Policy 40 Years on: Realism and Idealism in Canadian Foreign Policy." International Journal 62, no. 2 (2007):pp. 263–264

26. شارل ديغول هو رجل دولة وقائد عسكري فرنسي (1890–1970)، يُعد من أبرز الشخصيات السياسية في فرنسا في القرن العشرين. قاد حركة فرنسا الحرة خلال الحرب العالمية الثانية ضد الاحتلال النازي، ثم أسّس لاحقًا الجمهورية الخامسة عام 1958، وتولى رئاستها حتى عام 1969. ارتبط اسمه بسياسة تقوم على تعزيز استقلال القرار الفرنسي، خاصة في مواجهة النفوذ الأمريكي والسوفيتي خلال الحرب الباردة، للمزيد ينظر

Jackson, Julian. De Gaulle. Harvard University Press, 2018,pp.2-9

27. Jeremy Kinsman. "Who Is My Neighbour? Trudeau and Foreign Policy." International Journal 57, no. 1 (2002)pp.76-77

28. الفرنكوفونية هي مفهوم ثقافي وسياسي يشير إلى مجموعة الدول والمجتمعات التي تستخدم اللغة الفرنسية، إضافة إلى كونها إطارًا مؤسسيًا للتعاون الدولي بين هذه الدول من خلال المنظمة الدولية للفرنكوفونية (OIF). لا يقتصر المفهوم على اللغة فقط، بل يشمل الروابط الثقافية والتاريخية والسياسية التي تجمع هذه الدول، ويهدف إلى تعزيز التنوع الثقافي، والحوار، والتنمية، والتعاون الدولي. للمزيد ينظر

Chafer, Tony, and Gordon Cumming (eds.).From Rivalry to Partnership? New Approaches to the Challenges of Africa. Farnham: Ashgate, 2011.p.46

29. الأنغلوفونية هي مصطلح يشير إلى مجموعة الدول والمجتمعات التي تعتمد اللغة الإنجليزية كلغة أساسية أو رسمية، كما يعبر عن فضاء ثقافي وسياسي يجمع هذه الدول على أساس الإرث اللغوي والتاريخي المرتبط غالبًا بالإمبراطورية البريطانية. ولا يقتصر المفهوم على اللغة فقط، بل يشمل شبكات من التعاون الثقافي والسياسي والاقتصادي بين الدول الناطقة بالإنجليزية. للمزيد ينظر

Crystal, David.,English as a Global Language. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.pp.18-23

30. Lester B. Pearson and Michael G. Fry, eds., Freedom and Change: Essays in Honour of Lester B. Pearson (Toronto: McClelland and Stewart, 1975).p.156

31. Larry Zolf, Just Watch Me: Remembering Pierre Trudeau (Toronto: J. Lorimer, 1984).pp.3-10

32. Pierre Elliott Trudeau, Pierre Trudeau Speaks Out on Meech Lake (Toronto: General Paperbacks, 1990).PPp16-17

33. Richard J. Gwyn and Sandra Gwyn, The Northern Magus: Pierre Trudeau and Canadians (Toronto: McClelland and Stewart, 1980).p.36

34. تشير أزمة التجنيد الإلزامي عام 1942 في كندا إلى الصراع السياسي والاجتماعي الذي نشأ خلال الحرب العالمية الثانية حول فرض التجنيد الإجباري للخدمة العسكرية خارج البلاد. كانت الحكومة الكندية بقيادة رئيس الوزراء ويليام ليون ماكنزي كينغ قد تعهدت في البداية بعدم فرض التجنيد الإلزامي، لكنها واجهت ضغوطًا متزايدة بسبب متطلبات الحرب، مما دفعها إلى إجراء استفتاء وطني عام 1942 لتحريرها من هذا الالتزام. للمزيد ينظر

Adam Bromke and Kim Richard Nossal. "Tensions in Canada's Foreign Policy." Foreign Affairs 62, no. 2 (1984): pp.335–337

35. جان درابو (Jean Drapeau) هو سياسي كندي (1916–1999)، شغل منصب عمدة مدينة مونتريال لفترتين طويلتين (1954–1957 و1960–1986)، ويُعد من أبرز الشخصيات في تاريخ الإدارة الحضرية في كندا خلال القرن العشرين. عُرف بقيادته لمشاريع تحديث كبرى في المدينة، أبرزها معرض إكسبو 67 (Expo 67) والألعاب الأولمبية الصيفية عام 1976.و من الجدير بالذكر ان داريو في بداياته السياسية، برز مرشح مستقل مدعوم من حركات إصلاحية محلية، حيث ركّز على محاربة الفساد في بلدية مونتريال وتعزيز الإدارة الحديثة. وقد ارتبط اسمه بمحاولات تحديث المدينة، وإن كانت سياساته قد أثارت جدلًا بسبب الطابع المركزي لأسلوب حكمه والتكاليف المالية لبعض مشاريعه. للمزيد ينظر

Levine, Marc V. The Reconquest of Montreal: Language Policy and Social Change in a Bilingual City. Temple University Press, 1990,p.45

36. Robert A. Wright, Three Nights in Havana: Pierre Trudeau, Fidel Castro and the Cold War World (Toronto: HarperCollins, 2007).p.111

37. يُعد موريس دوبليسي (1890–1959) أحد أبرز القادة السياسيين في تاريخ كيبيك الحديث، إذ قاد حكومة المقاطعة خلال معظم الفترة الممتدة بين عامي 1936 و1959، وارتبطت سياساته بالمحافظة الاجتماعية،

وتعزيز استقلالية كيبيك في مواجهة الحكومة الفيدرالية الكندية، إضافة إلى تبني سياسات مناهضة للشيوعية والنقابات العمالية، للمزيد ينظر

Conrad Black, Duplessis (Toronto: McClelland and Stewart, 1977,pp.78-79

38. يُشير إضراب الأسبستوس عام 1949 إلى أحد أبرز الإضرابات العمالية في تاريخ كيبيك وكندا، حيث قام عمال مناجم الأسبستوس بالاحتجاج ضد ظروف العمل القاسية، والأجور المنخفضة، وغياب معايير السلامة، في ظل سيطرة الشركات الأجنبية على هذا القطاع.وقد تطور الإضراب إلى صراع اجتماعي وسياسي واسع، إذ لم يقتصر على المطالب العمالية، بل أصبح تعبيرًا عن رفض الهيمنة الاقتصادية والسلطة التقليدية، خاصة في ظل حكم موريس دوبليسيس، للمزيد ينظر

Trudeau, Pierre Elliott. La grève de l'amiante (The Asbestos Strike). Montréal, 1956.pp.44-45

39. Jamie Murphy. "Canada: Hanging Out the Welcome Sign." TIME, December 24, 1984.P.117

40. تشير الثورة الهادئة إلى سلسلة من التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها مقاطعة كيبيك في كندا خلال ستينيات القرن العشرين، وتميّزت بطابعها السلمي التدريجي دون عنف. وقد هدفت هذه التحولات إلى تحديث المجتمع الكيبيكي من خلال تقليص نفوذ الكنيسة الكاثوليكية، وتعزيز دور الدولة في مجالات التعليم والاقتصاد، إضافة إلى تنامي الشعور بالهوية القومية الفرنكوفونية. للمزيد ينظر

Linteau, Paul-André et al. Quebec Since 1930. Toronto: James Lorimer & Company, 1991.p.86

41. يشير مصطلح القانون الشامل (Omnibus Bill) إلى مشروع قانون يتضمن مجموعة واسعة من التعديلات أو القوانين المختلفة ضمن نص تشريعي واحد، بحيث يعالج عدة قضايا أو مجالات في وقت واحد بدل تقديمها بشكل منفصل، وفي السياق الكندي، يُستخدم المصطلح غالبًا للإشارة إلى حزمة إصلاحات قانونية كبرى، ومن أبرزها ما ارتبط بعهد بيير ترودو في أواخر الستينيات، حيث تم إدخال تعديلات واسعة على القانون الجنائي شملت قضايا مثل الحقوق الفردية، وبعض المسائل الأخلاقية والاجتماعية. للمزيد ينظر

Peter C. Dobell. Canada's Search for New Roles: Foreign Policy in the Trudeau Era. Toronto: Oxford University Press, 1972.pp.64-65

42. Elizabeth Riddell-Dixon. "Canada at the United Nations, 1945–1989." International Journal 62, no. 1 (2006–2007): 141-143

43. Foreign Policy for Canadians. Vols. 1–6. Ottawa: Department of External Affairs, 1970.pp.5-14

44. Ibid,p.21

45. يشير "الخيار الثالث إلى استراتيجية في السياسة الخارجية الكندية طُرحت في أوائل السبعينيات، وهدفت إلى تقليل الاعتماد الاقتصادي والسياسي على الولايات المتحدة من خلال تنويع العلاقات الدولية، خاصة مع أوروبا واليابان. وقد جاء هذا التوجه كردّ على ما اعتُبر هيمنة أمريكية متزايدة على الاقتصاد الكندي، وسعيًا لتعزيز الاستقلالية الوطنية، للمزيد ينظر

Clarkson, Stephen. Canada and the Reagan Challenge: Crisis in the Canadian-American Relationship. Toronto: James Lorimer, 1985.p.70

46. Maas, Francis. "'We Must Take Our Allies' Views into Account': Pierre Trudeau and the Turn Back to NATO in the Mid-1970s." International Journal 71, no. 2 (2016): 281–282

47. Ibid, p.285

48. Greg Donaghy. "Pierre Trudeau and Canada's Pacific Tilt, 1945–1984." International Journal 56, no. 4 (2001): 683–684

49. Stephen Clarkson. "The Trudeau Doctrine." International Journal 23, no. 3 (1968): 482–483

50. ميتشل شارب (1911–2004) سياسي ودبلوماسي كندي شغل عدة مناصب وزارية بارزة، أهمها وزير الخارجية الكندية خلال عهد رئيس الوزراء بيير ترودو . اشتهر بوضعه وثيقة «الخيار الثالث عام 1972،

التي دعت إلى تقليل الاعتماد الاقتصادي والسياسي الكندي على الولايات المتحدة وتعزيز استقلالية كندا في علاقاتها الدولية، للمزيد ينظر

English, John. Citizen of the World: The Life of Pierre Elliott Trudeau, Volume One: 1919–1968. Toronto: Alfred A. Knopf Canada, 2006.p,188

51. ريتشارد نيكسون هو سياسي أمريكي شغل منصب الرئيس السابع والثلاثين للولايات المتحدة (1969–1974). ارتبطت فترته الرئاسية بإعادة تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية عبر الانفتاح على الصين (1972)، وإنهاء جزء من تورط الولايات المتحدة في حرب فيتنام، إضافة إلى تبني سياسة "الواقعية" في العلاقات الدولية. انتهت رئاسته باستقالته عام 1974 نتيجة فضيحة ووترغيت، للمزيد ينظر

Melvin Small, The Presidency of Richard Nixon (Lawrence: University Press of Kansas, 1999),pp. 1–10.

52. تُعرَّف صدمة نيكسون بأنها مجموعة من الإجراءات الاقتصادية الأحادية التي أعلنها الرئيس الأمريكي نيكسون في 15 آب 1971 بهدف معالجة التضخم المتصاعد وحماية الدولار الأمريكي، وقد تمثلت أبرز هذه الإجراءات في تعليق قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وإغلاق "نافذة الذهب"، إضافة إلى فرض رسوم جمركية بنسبة 10% على الواردات، مما أدى إلى انهيار نظام "بريتون وودز القائم على أسعار الصرف الثابتة، والانتقال التدريجي نحو نظام العملات العائمة، وأحدث ذلك تحولات عميقة في النظام النقدي الدولي ومهّد لاحقاً لاضطرابات اقتصادية عالمية مثل أزمة النفط عام 1973، للمزيد ينظر

Barry Eichengreen, Globalizing Capital: A History of the International Monetary System (Princeton: Princeton University Press, 2008), 133–135

53. Robert W. Cox. "A Canadian Dilemma: The United States or the World." International Journal 60, no. 3 (2005): 667–668

54. تُعرَّف **أزمة النفط العالمية عام 1973** بأنها أزمة اقتصادية وسياسية دولية وقعت في تشرين الأول 1973 نتيجة قرار الدول العربية المنتجة للنفط، بقيادة أعضاء منظمة أوبك، فرض حظر نفطي وتخفيضات في الإنتاج ضد الولايات المتحدة ودول غربية أخرى رداً على دعمها لإسرائيل خلال حرب أكتوبر، مما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط واضطراب كبير في أسواق الطاقة العالمية وحدوث ركود تضخمي في عدد من الاقتصادات الصناعية، وانتهت الأزمة تدريجياً مع رفع الحظر وإعادة هيكلة سياسات الطاقة في الدول المستهلكة، للمزيد ينظر:

Daniel Yergin, The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power (New York: Simon & Schuster, 1991), 587–588

55. David E. Thomas, Canada and the United States: Ambivalent Allies (Montreal: McGill-Queen's University Press, 2000), 154-157.

56. جيمي كارتر هو الرئيس التاسع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية (1977-1981)، تميزت فترة رئاسته على الصعيد الدولي بتركيزها المكثف على حقوق الإنسان كمحور للسياسة الخارجية، وتحقيق أبرز إنجازاته الدبلوماسية برعاية اتفاقية كامب ديفيد للسلام بين مصر وإسرائيل عام 1978. إلا أن ولايته واجهت أزمات اقتصادية وسياسية حادة في أواخر السبعينيات، تمثلت في "صدمة النفط الثانية" عام 1979 إثر الثورة الإيرانية، وارتفاع معدلات الركود التضخمي، بالإضافة إلى أزمة احتجاز الرهائن الأمريكيين في طهران والغزو السوفييتي لأفغانستان، مما أضعف موقفه السياسي وأدى إلى خسارته الانتخابات الرئاسية لولاية ثانية أمام رونالد ريجان. للمزيد ينظر

Kai Bird, The Outlier: The Unfinished Presidency of Jimmy Carter (New York: Crown Publishing Group, 2021),pp.3-9

57. John English. Just Watch Me: The Life of Pierre Elliott Trudeau, 1968–2000. Toronto: Vintage Canada, 2009.P.163

58. يُعرَّف إقرار قانون الدستور الكندي لعام 1982 بأنه عملية دستورية تاريخية اكتملت في نيسان 1982، تم بموجبها نقل السلطة الكاملة لتعديل الدستور الكندي من البرلمان البريطاني إلى كندا، مع إدراج ميثاق الحقوق والحريات الكندي ضمن البنية الدستورية، وبذلك أنهت كندا آخر أشكال التبعية الدستورية لبريطانيا ورسّخت سيادتها القانونية الكاملة، وهو ما انعكس لاحقاً على توسيع هامش الاستقلال السياسي في العلاقات الخارجية، للمزيد ينظر،

Peter H. Russell, Canada's Constitution: A Documentary History (Toronto: McClelland & Stewart, 1980), 213–214

59. رونالد ريغان، سياسي أمريكي شغل منصب الرئيس الأربعين للولايات المتحدة بين عامي 1981 و1989، وقد ارتبطت رئاسته بتبني سياسات اقتصادية محافظة عُرفت باسم "الريغانوميكس، والتي ركزت على خفض الضرائب وتقليص الإنفاق الحكومي وتحرير السوق، كما اتسمت سياسته الخارجية بتشدد واضح تجاه الاتحاد السوفيتي ضمن سياق الحرب الباردة، مع تعزيز الإنفاق العسكري ودعم حركات مناهضة الشيوعية حول العالم، مما جعله أحد أبرز قادة التحول في السياسة الأمريكية خلال ثمانينيات القرن العشرين، للمزيد ينظر،

Lou Cannon, President Reagan: The Role of a Lifetime (New York: PublicAffairs, 2000), pp.1–11

60. John English,op,cit,p.170

61. Kim Richard Nossal. "Mixed Motives Revisited: Canada's Interest in Development Assistance." International Journal 44, no. 1 (1988–1989): 35–36

62. ماو تسي تونغ قائد سياسي وثوري صيني شغل منصب رئيس جمهورية الصين الشعبية منذ تأسيسها عام 1949 وحتى وفاته عام 1976، ويُعد المؤسس الفعلي للنظام الشيوعي الصيني الحديث، إذ قاد الحزب الشيوعي الصيني إلى النصر في الحرب الأهلية ضد الكومينتانغ وأسس دولة مركزية اشتراكية اعتمدت على التخطيط الاقتصادي وإعادة تشكيل البنية الاجتماعية والسياسية وفق الفكر الماركسي–اللينيني المطوّر محلياً، كما ارتبط اسمه بسياسات كبرى مثل "القفزة الكبرى إلى الأمام" و"الثورة الثقافية" التي كان لها تأثير عميق ومثير للجدل على المجتمع الصيني، للمزيد ينظر،

Roderick MacFarquhar and Michael Schoenhals, Mao's Last Revolution (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2006), 1–10

63. تُعرَّف أزمة تشرين الأول عام بأنها أزمة سياسية وأمنية داخلية وقعت في مقاطعة كيبيك الكندية خلال شهر تشرين الأول 1970، عندما قامت "جبهة تحرير كيبيك" باختطاف الدبلوماسي البريطاني جيمس كروس والوزير الكندي بيير لابورت، مما دفع الحكومة الفيدرالية إلى إعلان "قانون إجراءات الحرب لأول مرة في زمن السلم، وهو ما أدى إلى انتشار الجيش واعتقالات واسعة وتعليق مؤقت للحريات المدنية، وانتهت الأزمة باستعادة الرهائن وتفكيك الخلية المسؤولة، للمزيد ينظر:

William Tetley, The October Crisis, 1970: An Insider's View (Montreal: McGill-Queen's University Press, 2007),pp 59-60

64. Asa McKercher. "Canada, Human Rights, and Foreign Policy under Pierre Trudeau." International Journal 66, no. 3 (2011): 573–575

65. تُعرَّف الجماعة الاقتصادية الأوروبية بأنها تنظيم تكاملي اقتصادي أوروبي أُنشئ بموجب **معاهدة روما عام 1957** بين عدد من الدول الأوروبية بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي وإقامة سوق مشتركة تقوم على حرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد، وقد شكّلت هذه الجماعة أحد أهم أركان عملية

التكامل الأوروبي خلال الحرب الباردة، وأسهمت في تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء تمهيداً لاحقاً لتطورها إلى الاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة ماستريخت عام 1992، للمزيد ينظر:

Desmond Dinan, Europe Recast: A History of European Union (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2004), 33–34

66. R. B. Byers. "'We Must Take Our Allies' Views into Account': Trudeau and NATO." International Journal 34, no. 1 (1978–1979): 1–20.

67. يُعرَّف **حوار الشمال والجنوب بأنه إطار تفاوضي واقتصادي–سياسي ظهر خلال سبعينيات القرن العشرين بين الدول الصناعية المتقدمة في "الشمال" والدول النامية في "الجنوب"، بهدف معالجة اختلالات النظام الاقتصادي الدولي، خصوصاً في مجالات التجارة، والديون، ونقل التكنولوجيا، وتوزيع الثروة العالمية، وقد برز هذا الحوار ضمن سياق مطالب "نظام اقتصادي دولي جديد" (NIEO) الذي تبنته دول الجنوب في الأمم المتحدة بعد صدمات الاقتصاد العالمي في تلك المرحلة، للمزيد ينظر،

Robert Cox, Production, Power, and World Order: Social Forces in the Making of History (New York: Columbia University Press, 1987), 258–260

68. مجموعة السبع ، تكتل اقتصادي–سياسي يضم سبعاً من أكبر الدول الصناعية المتقدمة في العالم، وهي الولايات المتحدة، كندا، المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، واليابان، وقد نشأ في منتصف سبعينيات القرن العشرين كردّ فعل على الأزمات الاقتصادية العالمية، ولا سيما أزمة النفط عام 1973، بهدف تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية بين الدول الأعضاء وتعزيز استقرار النظام الاقتصادي العالمي، للمزيد ينظر:

Robert D. Putnam and Nicholas Bayne, Hanging Together: Cooperation and Conflict in the Seven-Power Summits (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1987), 9-11

69. الوكالة الكندية للتنمية الدولية ، هي هيئة حكومية كندية أُنشئت عام 1968 بهدف إدارة وتنفيذ برامج المساعدات الخارجية الكندية، ولا سيما في الدول النامية، من خلال دعم مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونقل الخبرات وبناء القدرات، وقد مثّلت هذه الوكالة أحد أدوات السياسة الخارجية الكندية خلال حقبة الحرب الباردة، حيث استُخدمت لتعزيز النفوذ الدبلوماسي لكندا عبر "دبلوماسية المساعدات" وربط التعاون التنموي بالأهداف السياسية والاقتصادية للدولة، للمزيد ينظر:

David R. Morrison, Aid and Ebb Tide: A History of CIDA and Canadian Development Assistance (Waterloo: Wilfrid Laurier University Press, 1998),17-18

70. Denis Stairs. "The Political Culture of Canadian Foreign Policy." Canadian Journal of Political Science 14, no. 4 (1981): 667–690.

71. Beth A. Fischer. "The Trudeau Peace Initiative and the End of the Cold War: Catalyst or Coincidence?" International Journal 49, no. 3 (1994): 613–614

72. يُعرَّف حوار مونتيبيلو بأنه لقاء سياسي–استراتيجي غير رسمي جرى في تموز/يوليو 1981 بين مسؤولين من كندا والولايات المتحدة، في سياق إعادة تقييم العلاقات الثنائية بعد صدمات أواخر السبعينيات وبدايات الثمانينيات، ولا سيما في مجالات الطاقة والأمن والتجارة، وقد سعى هذا الحوار إلى احتواء التوترات الناجمة عن السياسات الاقتصادية الأمريكية في عهد □0□، وتنسيق المواقف بشأن الاعتماد المتبادل بين البلدين ضمن إطار إعادة صياغة العلاقات الكندية–الأمريكية في تلك المرحلة، للمزيد ينظر:

John Herd Thompson and Stephen J. Randall, Canada and the United States: Ambivalent Allies (Montreal: McGill-Queen's University Press, 2008), 315–316

73. Robert Bothwell. "Canada and the Cold War." International Journal 48, no. 1 (1992–1993): 58–60

74. ohn English. "Trudeau and the Politics of Foreign Policy." International Journal 30, no. 3 (1975): 515–535.

قائمة المصادر والمراجع

1. Adam Bromke and Kim Richard Nossal. "Tensions in Canada's Foreign Policy." Foreign Affairs 62, no. 2 (1984).
2. Adam Cox. "A Canadian Dilemma: The United States or the World." International Journal 60, no. 3 (2005).
3. Adam Roberts and Benedict Kingsbury, eds. United Nations, Divided World: The UN's Roles in International Relations. Oxford: Oxford University Press, 1993.
4. Anastakis, Dimitry. Auto Pact: Creating a Borderless North American Auto Industry, 1960–1971. Toronto: University of Toronto Press, 2005.
5. Arthur E. Blanchette, ed. Canadian Foreign Policy, 1945–2000: Major Documents and Speeches. Kemptville: Golden Dog, 2000.
6. Asa McKercher. "Canada, Human Rights, and Foreign Policy under Pierre Trudeau." International Journal 66, no. 3 (2011).
7. Barry Eichengreen. Globalizing Capital: A History of the International Monetary System. Princeton: Princeton University Press, 2008.
8. Beth A. Fischer. "The Trudeau Peace Initiative and the End of the Cold War: Catalyst or Coincidence?" International Journal 49, no. 3 (1994).
9. Brian Bow. "Canada and Latin America, 1945–1985: From Neglect to Engagement." International Journal 41, no. 2 (1986).
10. Brian Urquhart. Hammarskjöld. New York: Alfred A. Knopf, 1972.
11. Christer Jönsson and Martin Hall. Essence of Diplomacy. New York: Palgrave Macmillan, 2005.
12. Conrad Black. Duplessis. Toronto: McClelland and Stewart, 1977.
13. Chafer, Tony, and Gordon Cumming, eds. From Rivalry to Partnership? New Approaches to the Challenges of Africa. Farnham: Ashgate, 2011.
14. Christian, William, and Colin Campbell. Political Parties and Ideologies in Canada. Toronto: McGraw-Hill Ryerson, 1990.
15. Clarkson, Stephen. "The Trudeau Doctrine." International Journal 23, no. 3 (1968).
16. Clarkson, Stephen. Canada and the Reagan Challenge: Crisis in the Canadian-American Relationship. Toronto: James Lorimer, 1985.
17. Cox, Robert W. "A Canadian Dilemma: The United States or the World." International Journal 60, no. 3 (2005).
18. Dallek, Robert. Lyndon B. Johnson: Portrait of a President. Oxford: Oxford University Press, 2004.
19. David Crystal. English as a Global Language. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.
20. David E. Thomas. Canada and the United States: Ambivalent Allies. Montreal: McGill-Queen's University Press, 2000.
21. David R. Morrison. Aid and Ebb Tide: A History of CIDA and Canadian Development Assistance. Waterloo: Wilfrid Laurier University Press, 1998.

22. Desmond Dinan. Europe Recast: A History of European Union. Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2004.
23. Daniel Yergin. The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power. New York: Simon & Schuster, 1991.
24. Elizabeth Riddell-Dixon. "Canada at the United Nations, 1945–1989." International Journal 62, no. 1 (2006–2007).
25. Francis Maas. "'We Must Take Our Allies' Views into Account': Pierre Trudeau and the Turn Back to NATO in the Mid-1970s." International Journal 71, no. 2 (2016).
26. Greg Donaghy. "Pierre Trudeau and Canada's Pacific Tilt, 1945–1984." International Journal 56, no. 4 (2001).
27. Graham T. Allison and Philip Zelikow. Essence of Decision. 2nd ed. New York: Longman, 1999.
28. Hillmer, Norman, and J. L. Granatstein. Empire to Umpire: Canada and the World into the Twenty-First Century. Toronto: Nelson Education, 2008.
29. Jamie Murphy. "Canada: Hanging Out the Welcome Sign." TIME, December 24, 1984.
30. Janice Cavell. "The Bomarc Missile Crisis and Canada–U.S. Relations, 1958–1963." Canadian Military History 12, no. 2 (2003).
31. Jeremy Kinsman. "Who Is My Neighbour? Trudeau and Foreign Policy." International Journal 57, no. 1 (2002).
32. John A. Farrell. Richard Nixon: The Life. New York: Doubleday, 2017.
33. John English. The Worldly Years: The Life of Lester Pearson, 1949–1972. Toronto: Alfred A. Knopf Canada, 1992.
34. John English. Citizen of the World: The Life of Pierre Elliott Trudeau, Vol. 2: 1968–2000. Toronto: Alfred A. Knopf Canada, 2006.
35. Joseph T. Jockel. No Boundaries Upstairs: Canada, the United States, and the Origins of North American Air Defence. Vancouver: UBC Press, 1987.
36. Julian Jackson. De Gaulle. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2018.
37. Kai Bird. The Outlier: The Unfinished Presidency of Jimmy Carter. New York: Crown, 2021.
38. Kim Richard Nossal. "Right and Wrong in Foreign Policy 40 Years on: Realism and Idealism in Canadian Foreign Policy." International Journal 62, no. 2 (2007).
39. Larry Zolf. Just Watch Me: Remembering Pierre Trudeau. Toronto: J. Lorimer, 1984.
40. Levine, Marc V. The Reconquest of Montreal: Language Policy and Social Change in a Bilingual City. Philadelphia: Temple University Press, 1990.
41. Lou Cannon. President Reagan: The Role of a Lifetime. New York: PublicAffairs, 2000.
42. Louis St. Laurent. "Ex-Prime Minister of Canada, Dies at 91." The New York Times, July 26, 1973.
43. Louis, William Roger, and Roger Owen, eds. Suez 1956: The Crisis and Its Consequences. Oxford: Clarendon Press, 1989.
44. Melvin Small. The Presidency of Richard Nixon. Lawrence: University Press of Kansas, 1999.
45. Norman Hillmer and J. L. Granatstein. Empire to Umpire: Canada and the World into the Twenty-First Century. Toronto: Nelson Education, 2008.

46. Peter C. Dobell. Canada's Search for New Roles: Foreign Policy in the Trudeau Era. Toronto: Oxford University Press, 1972.
47. Peter H. Russell. Canada's Constitution: A Documentary History. Toronto: McClelland & Stewart, 1980.
48. Peter Regenstreif. "Canada's Foreign Policy: The Search for a New Role." International Journal 27, no. 1 (1971–1972).
49. Pierre Elliott Trudeau. La grève de l'amiante. Montréal, 1956.
50. Pierre Elliott Trudeau. Pierre Trudeau Speaks Out on Meech Lake. Toronto: General Paperbacks, 1990.
51. R. B. Byers. "'We Must Take Our Allies' Views into Account': Trudeau and NATO." International Journal 34, no. 1 (1978–1979).
52. Robert Bothwell. Alliance and Illusion: Canada and the World, 1945–1984. Vancouver: UBC Press, 2007.
53. Robert Bothwell. "Canada and the Cold War." International Journal 48, no. 1 (1992–1993).
54. Robert Cox. Production, Power, and World Order: Social Forces in the Making of History. New York: Columbia University Press, 1987.
55. Roderick MacFarquhar and Michael Schoenhals. Mao's Last Revolution. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2006.
56. Stephen Stairs. "The Political Culture of Canadian Foreign Policy." Canadian Journal of Political Science 14, no. 4 (1981).
57. Thomas, David E. Canada and the United States: Ambivalent Allies. Montreal: McGill-Queen's University Press, 2000.
58. William Christian and Colin Campbell. Political Parties and Ideologies in Canada. Toronto: McGraw-Hill Ryerson, 1990.
59. William Roger Louis and Roger Owen, eds. Suez 1956: The Crisis and Its Consequences. Oxford: Clarendon Press, 1989.
60. William Tetley. The October Crisis, 1970: An Insider's View. Montreal: McGill-Queen's University Press, 2007.
61. Yezid Sayigh and Avi Shlaim, eds. The Cold War and the Middle East. Oxford: Clarendon Press, 1997.

Canadian Foreign Policy under Prime Minister Pierre Trudeau 1968–1984 (The United States of America as a model)

Dr. Najat Khairallah Kazim

Ibn Rushd College of Education for Human Sciences

University of Baghdad

Na19jat77@gmail.com

Keywords: Pierre Trudeau, Canadian foreign policy, the Third Option

Summary:

This research examines the evolution of Canadian foreign policy during the premiership of Pierre Elliott Trudeau (1968–1984), a period characterized by a radical shift from traditional Anglo-American dependency toward the "Third Option" strategy. The study explores the historical roots and diplomatic legacy inherited from Diefenbaker and Pearson, analyzing Trudeau's intellectual background and its impact on the concept of "Functional Sovereignty." The research further delves into Canada's management of its complex relationship with the United States, its diplomatic opening toward China, the Soviet Union, and the Francophonie, and its global peace initiatives. Ultimately, the study highlights Canada's emergence as a dynamic "Middle Power" capable of navigating the constraints of a bipolar world to secure its national interests and sovereignty.